

بسم الله الرحمن الرحيم



24

الرسالة الأخبارية من شبكة الأحواز للإنترنت - 2002 / 5 / 29

قضية مجزرة يوم الأربعاء الأسود 1979 / 5 / 29

الذكرى السنوية 23 عاما على جريمة يوم الأربعاء الأسود :

في مثل هذا اليوم 5 / 29 من عام 1979 ، ارتكبت حكومة نظام خميني اللا إسلامية جريمة بشعة تنتكر لها كل قيم الإنسانية ويرفضها الإسلام وروحه السمحاء والتي تغضب رب السماوات والارض ، جريمة عرفت بيوم الأربعاء الأسود التي راح ضحيتها احوازيون بطالون بحقوقهم الوطنية الشرعية ، وسحقهم مزجرات العدو الفارسي الاهوج ورساياته العشوائية التي استهدفت كل عربي مار في شوارع مدينة المحمرة البطلة الصامدة .

ايها القراء الاحوازيين والاشقاء العرب

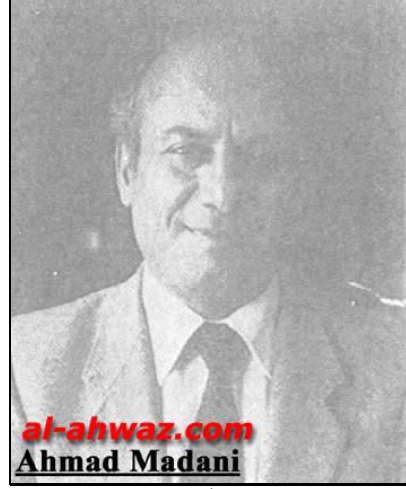
بهذه الذكرى الاليمة التي يتذكرها الاحوازيون سنويا ، وتتناقله الاجيال الاحوازية جيلا بعد جيل ، ويحملها معه الشعب العربي الأحوازي كتاريخ مرير من حياته الكفاحية في نضاله الوطني التحرري في تحرير الأحواز من رجس الاحتلال الفارسي العنصري البغيض .

وشبكة الأحواز للإنترنت بهذه المناسبة خصصت قراءة سياسية لقضية يوم الأربعاء الأسود التي تناقلتها الصحافة العربية والدولية في تلك الفترة ، والتي كانت تعد منعطفًا خطيرا تشهده الساحة الاحوازية ، من هذا المنطلق نفتح ارشيف شبكة الأحواز للإنترنت لننقل ما قاله الاستاذ العربي والمناضل الكليكي الاسكندروني الاصل هنري حاماتي

في كتابه (سقوط الامبراطورية الايرانية) لنقرأ ما يخص موضوعنا (من السافاك الى اللجان الثورية) المتعلق
بجريمة يوم الابعاء الاسود التي نفذها مجرمي النظام الفارسي :



علي صالح شمخاني (عميل أحوازي)
رئيس حرس خميني في الأحواز المحتلة سابقا - وزير
الدفاع الايراني حاليا



الاميرال أحمد مدني
القائد العام للقوات البحرية الايرانية

شبكة الأحواز للإنترنت
www.al-ahwaz.com

2002 / 5 / 29

من السافاك الى اللجان الثورية مجزرة الاربعاء الأسود

من السافاك الى اللجان الثورية

كان الاحواز يون، اذن، ينتظرون سقوط العهد البهلوي وتغيير النظام السياسي في ايران: لقد باتوا يعيشون في القهر الاجتماعي، ويمثلون الطبقة الفقيرة التي تشتغل في أدنى مستويات العمل الزراعي، فيما الايرانيون المستوطنون أرضهم ينعمون بالخيرات التي تفيض بها المنطقة الشرقية نفطا، ومعادن، وغلالا.

وأما عن القهر السياسي، فحدث ولا حرج. فالاحوازي، بالتسمية التي أطلقها عليه زبانية السلطة الشاهنشاهية الايرانية، هو «عرب خر» أي «حمار». وهي تسمية كانت قد أطلقت على التركمانين ايام حصار الجيش الايراني لهم، في عهد الشاه، اذ اضطروا لاكل الحشائش بعد نفاذ مؤنهم، فلقبهم الاعلام الرسمي «بالحمير».

وما ان انفجرت الثورة الاسلامية الايرانية، حتى هب الاحوازيون يشاركون فيها بكل قوة، يقينا منهم أن الاسلام أخوة ومساواة، وأن نظاما اسلاميا يقوم مقام النظام البهلوي إلبريري هو نظام سيحقق لهم، حتما، مطالبهم المحقة في الحرية والكرامة والمساواة، وفي نصيب عادل من الثروات المستلبة من أرضهم، كما سيعيد اليهم المقومات الاولية لاستعادتهم شخصيتهم، في حكم ذاتي يوفر لهم حريتهم الثقافية، والادارية، والعملية، عبر مؤسسات محلية يتولون شؤون حياتهم بأنفسهم فيها.

وعندما استقر الامر لحكومة بازركان الثورية قرر الاحوازيون تسجيل أول خطوة

رسمية لدى حكومة الجمهورية الثورية الاسلامية الاولى، في اتجاه عرض أوضاع منطقتهم، والمطالبة بالحكم الذاتي أسوة بالاقليات جميعا، فألفوا وفدا من ٣٠ عضوا، هم مجموعة من السياسيين ورجال الدين، وتوجهوا الى طهران، برئاسة السيد شبلي علي، وقابلوا رئيس الحكومة السيد مهدي بازركان، وقدموا له مذكرة تضمنت ١٢ نقطة، بينها المطالبة بالحكم الذاتي.

كان هذا في الثلاثين من نيسان/ابريل ١٩٧٩، أي بعد بضعة أيام فقط من أحداث منطقة نفاذا الكردية، التي حملت أنباؤها خبر سقوط ٥٠٠ قتيل كردي في مجابهة بين الاكراد المطالبين بالحكم الذاتي، من جهة، واللجان الثورية والجيش الايراني من جهة ثانية (٢٥ ابريل/نيسان ١٩٧٩).

على ان موقف بازركان كان معتدلا، ولا حاجة الى القول ان بازركان لم يكن حاكما فعلا، ولقد شكوا هو مرات عدة من أعمال اللجان الثورية وممارساتها في الاقاليم الثائرة المطالبة بالحكم الذاتي.

وقال السيد شبلي علي «أن أعضاء الوفد سيجتمعون بالسيد بازركان، وفي وقت لاحق، سيجتمعون بآية الله السيد الخميني، لعرض مطالبهم». وهذا ما حدث!

وأعلن يومها، في طهران، أن السيد الخميني استقبل، في مقره في قم، وفد «منظمة الشعب العربي المسلم» في ايران. ولقد صرح أحد رجال الدين الاحوازيين، اثر هذا اللقاء، ان الوفد لقي «استقبالا جيدا»، وانه ذكر الخميني بمطالبه، واحتج لديه على «بعض التجاوزات» التي ترتكبها اللجان الثورية.

هذا، وأعلن فيما بعد أن الوفد كان قد زار السيد آية الله الطالقاني، قبل اجتماعه بالخميني، وبسط أمامه المطالب القومية لسكان الاحواز.

وعاد الوفد الى المحمرة، (خرمشهر) بعد أن عقد مؤتمرا صحفيا في طهران، أعلن فيه على الرأي العام المحلي والدولي مضمون المذكرة، مؤكدا ان الاحواز «تطلب الحكم الذاتي، والاعتراف رسميا بحقوقها، دون أن يرتبط ذلك بأي اتجاه انفصالي عن الجمهورية الاسلامية الايرانية».

وفي هذا المؤتمر الصحفي، قال أعضاء الوفد «ان السيد آية الله شير الخاقاني هو الزعيم الروحي للاحواز، وان ما يطرحه من آراء انما تستهدف صالح الدولة الاسلامية الايرانية وقوتها».

وأضافوا: «ان هناك منظمات شعبية في منطقة الاحواز تنادي بالحكم الذاتي،

وأنها نشأت بصورة سرية خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي ووالده، لمواجهة اجراءاتها القمعية الهادفة الى تفرغ المنطقة من طابعها القومي، وما زالت هذه المنظمات موجودة، بعد قيام الثورة الايرانية، ومنها «منظمة العرب الشعبية»، و«منظمة المجاهدين العرب» و«المجمع الثقافي العربي».

وقال اعضاء الوفد: «اننا نطالب بالحكم الذاتي، دون ان نتدخل في قضايا السياسة الخارجية والاقتصادية والنفطية لايران، فضلا عن قضايا الجيش... كما نطالب بتدريس اللغة العربية الى جانب اللغة الفارسية.. اننا مثل بقية الاقليات، تعرضنا للظلم والقهر في ظل نظام الشاه، ومن حقنا الان ان نطالب برفع هذا الظلم، وبنحنا الحكم الذاتي».

وفي نهاية مؤتمرهم، أكد أعضاء وفد الاحواز للصحافيين «انهم في سبيلهم الى توحيد جهودهم، وتأليف جبهة موحدة تضم كافة المنظمات العربية في الاحواز». بعد هذا، بدأت تتدافع الى الاحواز اعداد كبيرة من الايرانيين المجندين في اللجان الشورية، وراحت الاوضاع الامنية في الاقليم تتوتر، يوما اثر يوم، بدل أن تميل الى الهدوء، حسب التطمينات الكثيرة التي سمعها أعضاء الوفد في طهران، فلم يمش اسبوع واحد على عودة الوفد، حتى حصلت اشتباكات عنيفة بين الاحوازين واللجان الشورية، في ميناء المحمرة، الواقعة قرب الحدود العراقية، سقط فيها ١١ احوازيا صرعى بنار المجندين الايرانيين.

وفي الخامس عشر من مايو/أيار ١٩٧٩ (أي بعد أسبوعين فقط من زيارة الوفد الى طهران)، افتتح في طهران «المؤتمر الاول لحكام المقاطعات الايرانية» استغرق ثلاثة أيام، وكان جدول أعماله محصورا «بالامن والمحافظة على النظام، والبطالة، والزراعة، وتهريب المخدرات، وتطهير الادارات»... فقط.

وفي اليوم نفسه، اصدر المجلس الشوري الايراني، قرارا يقضي «حل كل التنظيمات العربية، وتجريد أفرادها من السلاح في مقاطعة خوزستان (الاحواز)... وذلك اثر معارك بين أفراد «الحرس الثوري» وجماعات عربية مسلحة».

وقالت «اذاعة الجمهورية الاسلامية»: «ان الاتفاق على حل كل التنظيمات والمجالس والجماعات في الاحواز، جاء نتيجة محادثات جرت أول أمس، بين الزعيم الديني في هذه المنطقة الشيخ خاقاني، وحاكمها العسكري الاميرال أحمد مدني».

غير ان الخاقاني، في حديث له مع مندوب للزميلة «الوطن» الكويتية، يصرح، بعد يومين فقط من هذا القرار:

«ان مؤاخذتي على الاوضاع نابغة من وضع الكوميتات (اللجان) التي أتلمس الارتجال في تشكيلها، وبعد تصرفات البعض عن النهج الاسلامي الشرعي، وتصرفات بعض المأمورين الذين يبلبلون الاجواء ويشيرون النعرات بين العرب والعجم... طلب مني آيات الله الحميني، وشريعتمداري، وكليبيكاني والطاقاني والنبوي وغيرهم من اعلام ايران البقاء والمكوث، خوف الفوضى في هذه المنطقة، وانعكاساتها على المناطق الايرانية الاخرى، فأجبتهم بالتأخير حتى يتسنى للحكومة أن تتوجه بكاملها الى أهداف الاسلام، وأهداف القرآن وسنة الرسول وأهل بيته، لان البلاد في حالة الثورة... انني أجد ان امرى بين امرين: ان تركت ايران وهاجرت الى البلاد العربية وقعت اضطرابات شديدة بين العرب والفرس، أو يستمر هذا الامر على هذا المنوال — في حال بقاءه — وتستفحل الاثار التي تتركها تصرفات اللجان، فيكون بقائي هنا شديد الاحراج...».

ويتابع الخاقاني كلامه بكثير من اللطف والدقة، مخافة اثاره الحساسيات، معبرا عن سبب تردده في اتخاذ موقف حازم من «الكوميتات الثورية»، والدعوة الصريحة الى مواجهتها، وذلك بقوله:

«أمري دائر بين الاهم والمهم، بين اضطرابات المنطقة وبداية مسلسل دموي، وضوضاء، وتلوث السمعة التطبيقية للشريعة الاسلامية الغراء، التي ستعرض على الشرقي والغربي عرضا - سوها لا يرتضيه الاسلام... وحفظ الاهم من وجهة نظري، الا أقر هذا الوضع، وأهاجر من ايران».

ورفض الاحواز يون تسليم أسلحتهم للحاكم العسكري واللجان الثورية، وتمركزوا في قواعدهم التي رفضوا اخلاءها أيضا، وواصلوا نضالهم الدفاعي في منطقة «مسجد سليمان»، التي شهدت في ١٩/٥/١٩٧٩ اشتباكات دامية، تمت خلالها حملة اعتقالات واسعة النطاق بين الاحوازيين، اعترفت الدولة الايرانية بتوقيف ١٧ منهم، وصفتهم بأنهم من «مناهضي الثورة».

وأعلنت الحكومة من جهتها أنها مددت «لمدة اسبوع آخر مهلة أعطتها للمسلحين لالقاء أسلحتهم، وستتخذ اجراء حاسما وقانونيا عقب المهلة الجديدة».

في هذه الفترة، كان الخاقاني يتابع تحذيراته ونقده للسياسة المطبقة في الاحواز، وما قاله، لملدوب جريدة «الأنباء» الكويتية: «لقد وقفنا مع الثورة باعتبارها ثورة اسلامية... لكننا وجدنا بعض الاتحادات وبعض المنظمات والقضاة والمأمورين يقومون بأعمال في غير النهج الشرعي... نريد الجمهورية اسلامية كاملة لا تسمح

بالتصرهات السيئة للناس لمداومة البيوت ليلا والقبض على المواطنين... لقد جاءني
أبناء الاحواز، وعرضوا مطالبهم. فقلت لهم اذا كانت هذه المطالب معقولة وهذه
الجمهورية اسلامية بالفعل فأنها لن تمنع تحقيق المطالب. ولكن اذا كانت طلباتكم
غير شرعية فلن أوافق عليها، ولن يوافق عليها أحد من مراجع المسلمين. ولكن مطالب
العرب شرعية ومعقولة مثل حق التعليم، والعمل في الشركات، والايقاد في البعثات
الدبلوماسية، والعلمية، والوظائف الحكومية، وتدريس اللغة العربية...»

«نريد حكومة اسلامية لكل المناطق، وعندما تكون اسلامية فأنها لن تختلف بين
منطقة واخرى، لان الاسلام يحفظ جميع الحقوق لجميع الناس، فلا يقع الضرر على
العرب، أو على الفرس، أو على الاكراد.. ونسأل الله ان تكون دولتنا اسلامية
كاملة... ولقد كتبت الى رئيس الوزراء خطابا قلت فيه «ان ما يطلبه العرب أو
غيرهم مطالب شرعية، وحقوق واجبة على الدولة، واذا وجدت الدولة ان هذه
المطالب غير شرعية فلترفضها». وقلت له أيضا «ان الاستجابة لمطالب العرب
ضرورية، حتى لا تكون عاقبة الامور وخيمة جدا».

«... انني سوف أهاجر ليعلم الشرق والغرب ان الدعوة الاسلامية ليست ما
يطبق وقد يؤدي خروجي الى اقتتال، ولكن قتل النفوس أهون من تلوين الشريعة
المحمدية بالجور والفضو. ان خروجي قد يسبب الاضطراب، ولكن حفظ الشريعة
الاسلامية أولى وأبقى».

ونشبت المعارك في الاحواز على نطاق واسع! وفرضت السلطات الايرانية حالة
الطوارئ في ميناء المحمرة البترولي (خورمشهر) بعد قتال عنيف وحرب شوارع بين
الاحوازيين المطالبين بالحكم الذاتي وقوات البحرية، والامن، والميليشيات «حراس
الثورة»، وامتدت المعارك الى ميناء عبادان ومدينة مسجد سليمان، وسقط مئات
القتلى.

وكانت الاشتباكات قد بدأت يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ آيار/مايو ١٩٧٩، أي
بعد شهر تام من زيارة الوفد ل طهران، عندما هاجم افراد تابعون للجان الثورية المركز
الثقافي العربي في المحمرة، وسرعان ما امتدت الاشتباكات الى أماكن أخرى من
المدينة. ولقد ذكرت أبناء الدولة ذلك اليوم ان مركزا للشرطة في المدينة قد هوجم،
وان ٢٠ شخصا قد اعتقلوا، وان عدة حرائق قد اندلعت في اماكن مختلفة من المدينة!
ولكن مصادر عربية قالت ان حصيلة اليوم الثاني للاشتباكات كانت ٨٠ قتيلًا
وبضع مئات من الجرحى، وبضع مئات من المعتقلين. وذكرت مصادر رسمية

حكومية أن قوات من المظليين طارت من طهران الى عبادان لتعزيز القوات الحكومية.. وقالت وكالة الصحافة الفرنسية ان المنظمة السياسية العربية في خورمشهر (المحمرة) ناشدت الدكتور كورت فالدهيم السكرتير العام للامم المتحدة ولجنة الحقوقيين، «ايغاد لجنة لتقصي الحقائق حول أحداث الاحواز».

اذن، نفذت الدولة الايرانية تهديدها بسحق المقاومة الاحوازية، بدفع قوى الجيش البحرية والجوية والبرية، لمساندة اللجان الثورية في عملياتها. ومع ذلك، كان ثمة نوع من الاتفاق، بين مختلف أطارات الحكم الايراني لالصاق عمليات القمع الجديدة «باللجان الثورية» غير المنضبطة (!)، في حين يصرح بازركان أن «طهران يحكمها مائة حاكم وحاكم»، يدعي السيد الخميني بتصريح «يؤيد فيه رئيس حكومته» الذي انتقد تصرفات اللجان الثورية، وطلب من «اللجان الثورية أن تفرص على تجنب كافة الأعمال التي من شأنها ان تسيء الى الاسلام في أعين العالم».

على «ان اللجان الثورية» كانت مخلب قط، في عملية القمع العسكرية الواسعة، في الاحواز. وكان واضحا ان المقاومة الاحوازية كانت قادرة على سحق هذه اللجان لو تركت وحدها في الساحة، دون دعم من قوى الجيش الايراني ومع ذلك فقد ذكرت الانباء أن الاحوازيين، ردا على مهاجمة اللجان الثورية مقر «الجمعية السياسية العربية» التي يتزعمها الخاقاني، بادروا الى مهاجمة مراكز الشرطة، والمرفأ، واستطاعوا أن يضرمو النار في مقر قيادة القوات البحرية الايرانية نفسها (النهار ٥/٧٨) وأقاموا تماريس وحواجز في الشوارع العامة شنت حركة السير تماما.

ويوم الاربعاء ٣٠ مايو/آيار، دفعت السلطات الايرانية بالمدركات الى قلب المدينة، لكنس المقاومين الاحوازيين الذين وصفتهم أصوات ايرانية تابعة للجان الثورة «بعملاء الاستعمار» وحصل صدام عنيف سقط خلاله ٢٠٠ قتيل وما يزيد على ٦٠٠ جريح، وصرح الشيخ خاقاني بأنه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق مع النظام الحاكم في ايران بشأن منح الحكم الذاتي للاقليم، فإنه سيدعو العاملين في صناعة النفط الى الاضراب، مما سيؤدي الى اصابة الاقتصاد الايراني بالشلل التام. هذا الاربعاء سمي، فيما بعد، الاربعاء الاسود.

وفرضت القوات الايرانية حصارا على منافذ المحمرة، للحؤول دون وصول امدادات من احوازيي المناطق والمدن الأخرى، وطافت القوات الايرانية في ارجاء الاقليم، فيما احتشد ٣٠٠٠ من «الحرس الثوري» لحماية المنشآت البترولية في عبادان.

واصدرت «محكمة الثورة» للاحواز بيانا حذرت فيه المعارضين للثورة.. وطالبت

السكان «بالتعاون مع حرس الثورة في القاء القبض على مثيري الاضطرابات»، أما أحمد مدني، الاميرال حاكم الاقليم، فقد التى اللوم «على الاستعماريين، ومؤيدي النظام السابق، والمواطنين الذين ينتمون الى اليسار، في تفجر اعمال العنف في الاقليم... فكأنه الشاه نفسه، يصف بداية تفجر اعمال العنف في أواخر عهده متها كيمين وايسار بها؟

العراق يتدخل، بالطبع!

كان راديو ايران قد اذاع نبأ جاء فيه أن القوات العراقية حشدت على الحدود العراقية - الايرانية في مواجهة ميناء المحمرة. وأن اربع طائرات هليكوبتر عراقية حلقت فوق المواقع الايرانية بالقرب من الميناء ومعمل التكرير في عبادان. وان المعادين للثورة والتابعين للشيخ خاقاني حصلوا على تعزيزات آلية من الجهة المقابلة على الحدود، وأن جنودا عراقيين نزلوا قرب الحدود الايرانية، وأن زوارق حربية ايرانية تجوب نهر قارون وشط العرب الذي تتقاسمه ايران مع العراق بحثا عن مسلحين ينتمون الى «منظمة الشعب العربي السياسية...».

فأجرت «القبس» اتصالا هاتفيا مع بغداد تستوضحها مدى الصحة في هذه الاخبار، ففني مصدر عراقي مسؤول هذه الانباء، قائلا: «انه لم تجر أية تحركات جديدة لقواتنا، ولم تتخذ أية اجراءات غير عادية في منطقة الحدود».

واستمر القتال لليوم الثالث على التوالي، فيما كانت طهران تعزز قواتها في المدن الاحوازية بالمظليين المنقولين على متن طائرة (س - 130) الاميركية الصنع، وخلال اليوم الثالث، رفضت القيادة العسكرية طلبا تقدم به الاحوازيون لنقل جثث قتلاهم من الشوارع لدفنها، فقام ألوف من المواطنين بمظاهرات صاحبة دون سلاح احتجاجا على هذا الرفض، شارك فيها عدد كبير من النساء.

ومن جهة، اتهم الشيخ محمد طاهر خاقاني الحاكم العسكري أحمد مدني بتدبير هجمات عدة على منزله بقصد قتله، مشيرا الى أنه لم يتمكن من دفن شقيقته التي ماتت ميتة طبيعية منذ يومين بسبب قرار «منع الجنازات». وندد الخاقاني بالسلطة المركزية، واتهمها بانها تحاول معاقبة اتباعه وحرمانهم من حقوقهم الوطنية. وقال: «لقد ابغت الحكومة انها لم تبدأ اتباع المبادئ الاسلامية العادلة فسأغادر البلاد» وذكر الخاقاني أن خمس قرى احوازية قد تعرضت للقصف المدفعي والجوي، هي

سرحانية، وخيهام وساداستق، وبارا حفار، وكوتيشه.. ونفى أن يكون الاحواز يون قد تلقوا أية مساعدة من العراق، ولكنه قال: «لا اعرف ماذا يحصل في المستقبل، وما اذا كانوا سيساعدوننا أم لا». وقال الشيخ الخاقاني ان الحكومة الايرانية لم تستجب لطلب وقف اطلاق النار، وقال: «ان العرب لا يريدون الا الحكم الذاتي، مثل الاكراد في الشمال. وبما أن هذا نضال صحيح، فأني أؤيده كما يطالب النص. وانا لست زعيما للعرب. أنا قائد الشعب المضطهد!» وقال: «ان الفوضى تسيطر على خورمشهر (المحمرة) وليس من العدل أن يطلب من العرب تسليم اسلحتهم في ظروف كهذه».

غير أن الوضع عاد فاستكان في معظم الاقاليم، بعد أن وجهت السلطة الايرانية ضرباتها القاسمة الى الاكراد والبلوشيين والاحوازيين... الا من بعض الانفجارات في عبادان والاحواز في ناحية المصافي والاسواق التجارية.

وفما كانت بغداد تلازم نفيها حشد قواتها، ومساعدة الثوار الاحوازيين بالاسلحة، كان الاميرال مدني يصر على اتهام العراق، في اليوم الثالث، للاضطرابات، بارسال اسلحة شرقية وغربية الى الثوار، وباحتيال أراض إيرانية.. ونشبت بين ايران والعراق معارك اعلامية بلغت من العنف أن دار يوش فورهار، وزير العمل والشؤون الاجتماعية الايراني، وصف العراق بأنه «عدو الشعب الايراني».. فيما راح حكام بغداد، من جهتهم، يردون على السلطات الايرانية باثارة قضايا سابقة، ذات صفة حقوقية تمس السيادة العربية، وتقرن تصريحات رجال الثورة الايرانية التوسعية — في صدد البحرين مثلا — بممارسات للسلطة البهلوية في الخليج، التي منها ضرب ثورة ظفار، واحتلال الجزر: «المنهج الذي يعتمده حكام ايران الجدد وموجهوهم هو استمرار للنهج العدواني التوسعي للنظام الشاهنشاهي... ان التصريحات والاستفزات التي اطلقها عدد من المسؤولين الايرانيين ضد عدد من الاقطار العربية ومنطقة الخليج تعيد الى الازهان الصورة التي كانت سائدة ايام حكم الشاه».

وقال السيد حمودي، وزير الخارجية العراقي ردا على تصريحات آية الله صادق روحاني «أن البحرين جزء من ايران»: «اننا نستغرب أن البعض يدعي تأييده للثورة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه يمارس سياسة مشابهة لسياسة اسرائيل، أي اغتصاب أو ادعاء ملكية ارض ليس له أي حق تاريخي أو واقعي فيها، ومنها الجزر العربية الثلاث، والادعاء بعائدية البحرين لايران يجب قطعه من الجذور، كي يقيم النظام الجديد في ايران علاقات جديدة ومستمرة مع الامة العربية.. فا هو الفرق،

بالنسبة الى العرب بين أن يكون احتلال جزء من اراضيهم قد تم من قبل الصهاينة أو من قبل اخرين، فالاحتلال احتلال، وليست هوية الاحتلال هي المهمة... والجزر العربية تشبه فلسطين، كالبحرين، وأي جزء آخر من الخليج».

وموازاة تصاعد الموقف العراقي ضد ايران، كانت تتصاعد داخل الاحواز عمليات عنف ثورية ذات مدلول خاص. فقد نشأت منظمة دعت نفسها «الاربعاء الاسود» قامت بعمليات عدة على أهداف ثمينة أقلقّت السلطات العسكرية، بل اخافتها... ومنها نسف جسر لسكة الحديد، ومحطة زادار عسكرية قرب المحمرة وخطوط انابيب نفط - ومركزين للبوليس، ومنشآت في الميناء، وأنابيب غاز... قتل خلالها سبعة أشخاص وجرح ١٥٥ شخصا. ولقد تميزت كل هذه العمليات بأنها عمليات اقتحام جريئة بالقنابل والاسلحة الخفيفة، وهذا يدل على مستوى التعبئة المعنوية لدى المهاجرين. وقامت الدولة باعتقالات واسعة في أوساط الاحوازيين، واعدت خمسة من المعتقلين «بعد أن اعترفوا انهم اعضاء في يوم الاربعاء الاسود»، وامتدت اعمال الاعتقالات الى بيت الخاقاني نفسه، فدخلته مجموعات من اللجان الثورية، واعتقلت الشيخ الخاقاني مع ستة من اقربائه ونقلته الى جهة مجهولة.. فوجه الاحوازيون انذارا مدته ٤٨ ساعة للحكومة الايرانية لاطلاق سراح الزعيم الديني الخاقاني، غير ان مصيره بقي مجهولا من الجميع... وعندما سئل شريعتمداري الذي تعرض هو ايضا لمحاولة قتل في منزله عن مصير الخاقاني، اجاب: «الذي اعرفه انه جاء الى قم بعد مشاكل «خرمشهر» المعروفة، واستمرار الخلاف حول مطالب السكان هناك ولانه احد اصدقائي فقد جاء الي والتقيننا هنا، ولا اعلم عنه اكثر من ذلك، فإلله هو العالم!»

وباختفاء خاقاني، انتهت عمليا خطة العصيان المدني والعسكري الاولى التي حاولها الاحوازيون الى الفشل، ولو كانت قد تسجلت في تاريخ الاحواز بوصفها أعنف تحرك مسلح قام به الاحوازيون ضد الاحتلال الايراني لارضهم منذ احتلالها في العام ١٩٢٥. وفيما كانت المقاومة الاحوازية تتضاءل، كان الموقف العراقي يتصاعد، من عنيف الى اعنف، حتى بلغ ذروته في تصريح صدر عن السيد طارق عزيز، في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، يعلن فيه «الغاء اتفاقية شط العرب» الموقعة بين العراق وايران، ويصف فيه شط العرب بأنه «شط عراقي وعربي». وقال «ان العراق اضطر عام ١٩٧٣ الى تقديم تنازلات في هذا الشأن ليشارك في جرب تشرين، فأصدرت الحكومة العراقية بيانا اعلنت فيه عن استعدادها لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية، وعلى هذا الاساس تم عام ١٩٧٥ اعطاء ايران حق الاشراف على

جزء من شط العرب.»

وذكر السيد طارق عزيز، وهو نائب رئيس الوزراء العراقي، «ان الامر يتعلق بالسيادة العربية والعراقية، وتحلي ايران الطوعي عن سلطة غير مشروعة اخذها الشاه في ظروف غير طبيعية، كما ان هناك امورا قومية لقضية الجزر العربية الثلاث التي احتلتها ايران بمساعدة الامبريالية والصهيونية»، وقال: «اذا كان النظام الجديد في ايران يريد ان يقف موقفا مختلفا فلا بد ان يعيد الاراضي العربية الى اهلها، فلا يجوز ان يقال ان فلسطين وحدها هي الارض العربية المحتلة، ذلك ان كل من يحتل أي جزء من الارض لا يجب ان يكون صديقا للعرب.. فالنظام الايراني يدعي انه مع العرب في فلسطين، بينما هو ضد العرب في الخليج والبحرين... وهذه اللعب لن تطلي علينا.»

وبعد اسبوع واحد من صدور تصريح السيد طارق عزيز، كرر في حديث لمعلقين غربيين موقف العراق من الاهواز بقوله: «ان العراق لا يقبل الان بهذا الاتفاق (اتفاق ١٩٧٥)، وانما يطالب بتعديله، وباعادة اراض عربية اليه.»

وبعد يومين فقط من هذا التكرار، صرح السيد لطيف نصيف الجاسم، وزير الاعلام العراقي بقوله: «ان تلك المعاهدة التي وقعها الرئيس صدام حسين والشاه السابق في غير صالح العراق، وينبغي اعادة النظر فيها، لانه لا يمكن انكار ان شط العرب هو نهر عراقي.»

بهذه التصاريح، اذن، تم الغاء الاتفاق العراقي الايراني من جانب واحد، وتم رسميا الاعلان عن الصفة القومية للاحواز، بوصفها امتدادا للارض العراقية، وهو كما قلنا يتفق مع منطق التاريخ الذي يربط مصير الاحواز بالدولة القومية التي تنشأ في ما بين النهرين منذ ابتداء تاريخ العالم حتى اليوم.

ان على السلطة الايرانية، ايا كانت هويتها المدنية والدينية، وايا كانت مبادئها السياسية والخلقية، ان تقرر واحدا من امرين، بالنسبة الى الشعوب المحضمة لمركزيتها، والثائرة، والطالبة حريتها في صورة حكم ذاتي هو طريقها الى الاستقلال: ان تتابع في خط العنف القمعي الذي سيفتح طريقا ويزداد اتساعا للثورات الدامية المتصاعدة... او ان تدعن لمنطق هذا العصر الذي يرفض هذا النوع من الاستعمار، فتحرر الشعب الايراني الفارسي المتشبه بقيمه الروحية من تبعاته التي أقل ما يقال فيها انها تستلزم ممارسة عمليات القتل الجماعية دون طائل... ففي كل حال، لا يمكن

تمثل حكم جمهوري اسلامي حقيقي في ايران، من خلال امبراطورية سقطت نظاما
لتستمر دولة.